

تحليل محفظة تأمينات السيارات بين مكسب المبيعات وتهديد التعويضات للفترة 1995-2012

د. قندوز طارق

جامعة المسيلة

| | |
|---|--|
| <p>Summary</p> <p>This paper deals with a contradictory phenomenon in the composition of the Algerian insurance market which is dominated by the car insurance branch that is a compulsory type with an important amount of underwriting premiums, from one hand, and a threat to the financial balance of the insurance companies, from the other hand, due to the huge amounts paid as indemnity for physical and materiel damages. Therefore, the researcher is seeking to find an objective explanation for this problem.</p> <p>Mots-clés: Assurance Auto, Primes, Indemnisations, Marché Algérien de l'Assurance</p> | <p>ملخص</p> <p>ترمي هذه الأوراق البحثية إلى معالجة ظاهرة متناقضة في مجال تركيبة سوق التأمين الجزائري، والتي يستحوذ على أكبر نصيب منها فرع التأمين على السيارات كصيغة إلزامية، وهذا الأخير يعد أحصب الفروع من حيث النشاط الاكتتابي أو مجموع الأقساط المكتتبة، ومن ناحية أخرى يشكل هاجس يهدد التوازن المالي لشركات التأمين من منظور التكاليف الباهظة التي تدفع كتعويضات عن الأضرار الجسمانية والمادية. ومن ثم فإن الباحث يتوخى إيجاد تفسيرات موضوعية لحل هذا اللغز.</p> <p>الكلمات المفتاحية: تأمين السيارات، أقساط تعويضات، السوق الجزائري للتأمين.</p> |
|---|--|

مقدمة

تضطلع شركات التأمين وإعادة التأمين بدور مزدوج، فلا تقتصر أهميتها على جانب توفير الحماية والأمان في مواجهة الأخطار محتملة الحدوث التي قد يتعرض لها الأشخاص سواء الطبيعيين أو المعنويين، بتقليل الخسائر المادية المترتبة عنها، بل لنظام التأمينات إسهامات تنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إذ يعتبر التأمين من مصادر التمويل الهامة، لامتلاك هيئاته رؤوس أموال ضخمة متأتية من تلك الأقساط والعلاوات المكتتبة، ليمت توظيف وضخ هذه المدخرات في قنوات الاستثمار المختلفة للمشاريع المنتجة للثروة والدخل.

أسفر الأمر رقم 04/06 الصادر بتاريخ 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للمرسوم 07/95 الصادر في 25 جانفي 1995 عن قرار الفصل بين تأمينات الأشخاص وتأمينات الأضرار، وذلك بغية تجويد وترقية أداء العارضين من زاوية الكفاءة والفعالية، واستيفاء المنتج التأميني الوطني لشروط ومقتضيات التنافسية الدولية، في خضم الرغبة الجارحة التي تسترعي السلطات الوصية لمواجهة التحديات الجسيمة التي تفرزها الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات والشراكة المتوسطة مع الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تحقيق الاندماج الديناميكي المنشود في فضاء الاتجاه المتسارع للعولمة المالية.

تعتبر حقبة التأمين على السيارات من أقدم الصيغ المعمول بها في الجزائر إذ تعود إلى الحقبة الاستعمارية، حيث قررت السلطات العمومية الاستمرار في تطبيق التشريع الفرنسي المؤرخ في 27 أوت 1958 المحتوي على إلزامية التأمين على المسؤولية المدنية للمالكي للسيارات، وفي 30 جانفي 1974 صدر أول نص قانوني متعلق بإلزامية تأمين السيارات بالجزائر⁽¹⁾، والذي شهدت بعض موادها تعديلات مواكبة للتطورات والمستجدات الطارئة (القانون 07/80 المؤرخ في 9 أوت 1980 والقانون 07/95 الصادر في 25 جانفي 1995 والقانون 04/06 المؤرخ في 20 أفريل 2006). وتشمل مجموعة من الأخطار التي يؤمن عليها أو المضمونة: المسؤولية المدنية للمؤمن له (RC : Responsabilité Civile)، والتأمين على هيكل السيارة و ضمان خسارة الاصطدام (DC :

مليار دولار سنة 2010 أي 8% من مجموع الواردات)، ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى واردات 40 وكيلاً من وكلاء السيارات فاعلين بالجزائر حيث استوردوا ما مقداره 265859 سيارة بقيمة 242.83 مليار دينار عام 2010 مقابل 255385 وحدة عام 2009 وترجم قيمة 253.78 مليار دينار. وبالرغم من آثار الأزمة العالمية شهدت الواردات من السيارات ارتفاعاً منذ سنة 2010 ويعود ذلك إلى ارتفاع القدرة الشرائية سنة 2011 في سياق إعادة ترميم أجور العمال في العديد من القطاعات لاسيما في الوظيف العمومي والتربية. واستوردت الجزائر 568610 سيارة في سنة 2012 مقابل 390140 سيارة خلال سنة 2011. كما سجلت فاتورة استيراد السيارات زيادة بحيث انتقلت من 354.16 مليار دينار خلال سنة 2011 إلى 514.43 مليار دينار خلال سنة 2012 (6.9 مليار دولار في نسب الصرف لقانون المالية 2012)، وعليه فقد استورد وكلاء السيارات الذين ينشطون في الجزائر 543423 سيارة في سنة 2012 مقابل 365948 سيارة بقيمة 480.17 مليار دينار مقابل 322.24 مليار دينار في سنة 2011⁽ⁱⁱⁱ⁾.

2- تحليل إنتاج ونتائج شعبة التأمين على السيارات للفترة 1995-2012

جدول 2- تشكيلة الإنتاج الوطني لفرع التأمين على السيارات للفترة 1995-2012 (مليون دينار)

| Branches | Année 1995 | | Année 1996 | | Année 1997 | |
|------------------|------------|----------|------------|----------|------------|----------|
| | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) |
| Ass. Automobiles | 4921 | 38 | 5693 | 38 | 5814 | 37 |
| Total | 13028 | 100 | 15068 | 100 | 15600 | 100 |
| Branches | Année 1998 | | Année 1999 | | Année 2000 | |
| | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) |
| Ass. Automobiles | 6707 | 42 | 7791 | 45 | 8173 | 42 |
| Total | 16027 | 100 | 17139 | 100 | 19489 | 100 |
| Branches | Année 2001 | | Année 2002 | | Année 2003 | |
| | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) |
| Ass. Automobiles | 8849 | 41 | 10250 | 35 | 12320 | 39 |
| Total | 21783 | 100 | 28985 | 100 | 31311 | 100 |
| Branches | Année 2004 | | Année 2005 | | Année 2006 | |
| | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) |
| Ass. Automobiles | 15179 | 42 | 18535 | 45 | 21064 | 45 |
| Autres | 241 | 1 | - | - | 172 | 0 |
| Total | 35758 | 100 | 41620 | 100 | 46474 | 100 |
| Branches | Année 2007 | | Année 2008 | | Année 2009 | |
| | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) |
| Ass. Automobile | 24525 | 46 | 29530 | 44 | 35433 | 46 |
| Total | 53789 | 100 | 67884 | 100 | 77339 | 100 |
| Branches | Année 2010 | | Année 2011 | | Année 2012 | |
| | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) |
| Ass. Automobile | 40329 | 50 | 43515 | 50 | 52259 | 52.9 |
| Total | 81713 | 100 | 86993 | 100 | 98754 | 100 |

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى تقارير نشاط التأمينات بالجزائر، مديرية التأمينات، وزارة المالية، 2012/1995

من تحليل محتويات الجداول أعلاه، نجد أن حوالي 53% من مجموع رقم أعمال قطاع التأمينات بالجزائر لسنة 2012 صادرة من الأخطار وتغطيات فرع السيارات، فهو يستحوذ على 57% من إنتاج فرع التأمين على الضرر، وانتقلت منح التأمين على السيارة إلى 52.2 مليار دينار سنة 2012 مقابل 4.92 مليار دينار سنة 1995 أي ارتفاع ملموس بمعدل أسي مضطرب بقيمة 47338 مليون دينار. واحتل فرع التأمين على السيارات بمختلف صيغته المتنوعة (السرقه والحريق VI، كسر الزجاج BDG، جميع الأخطار TR، المسؤولية المدنية RC، الأضرار المزدوجة أو الاصطدام DC،... إلخ) مركز الصدارة ضمن قائمة تشكيلة المنتجات الأكثر تسويقا منذ عقود حيث تحوز على 55.2% كزيادة قياسية في نسبة إسهامه في تحقيق الإنتاج الإضافي للصناعة التأمينية المحلية تترجم قيمة 47338 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي يعادل 53.4% للكمية الزمنية المدروسة 1995-2012، وتحمل الضمانات الاختيارية Les Garanties Facultatives أكثر من ثلاثة أرباع سوق التأمين على السيارات عام 2012 (82%)، وقد سجلت نمواً بمنح تصاعدي بـ 21.5% مقارنة بعام 2011، وباختصار استفاد هذا الفرع من الأداء الجيد لنوعين من الاكتتاب، الأول الضمان متعدد الأخطار، والثاني متمثل في التأمين ضد ضرر الاصطدام. ويعزو الخبراء المتخصصين والمحللين أن الفضل في هذا الارتفاع المحسوس والنمو الملحوظ يعود لجملة من المسببات المنطقية والعوامل الموضوعية التي يمكن حصرها في:

- ارتفاع سعر ضمان المسؤولية المدنية RC و ضمان ضرر الاصطدام DC كان له تأثير إيجابي محسوس على رقم أعمال فرع تأمين السيارات، فمن أجل استدراك العجز التقني المنجر عن التأمين على فرع السيارات، فإن سلطة الضبط قامت برفع الأسعار الإلزامية المطبقة على السيارات 20% منذ أربع سنوات، حيث يعد السعر منخفضا مقارنة بالأسعار المطبقة في البلدان المجاورة.
- ارتفاع الحظيرة الوطنية للسيارات، حيث أنه رغم إيقاف قرض السيارات سنة 2009 وإدخال رسوم جديدة ابتداء من 2008 لتنظيم وضبط سوق السيارات إلا أن هذا الأخير استعاد نشاطه منذ 2010، يضاف إلى ذلك الانتشار الواسع للقروض الاستهلاكية الممنوحة لشراء السيارات الجديدة وزيادة الطلب عليها من الأسر الجزائرية في الطبقات الاجتماعية المتوسطة، إذ تشترط البنوك صيغة الضمان متعدد الأخطار.
- زيادة الإقبال على الصالون الدولي للسيارات المنعقد سنويا بالعاصمة، ويعكس التطور المسجل على مستوى القطاع والترابط الموجود بين المستخدمين ووكلاء العلامات المعتمدة في الجزائر وشركات التأمين، وتحرص هذه الأخيرة على عرض منتجاتها المختلفة والتحفيزات التي من شأنها استقطاب أكبر عدد من الزبائن حيث أصبحت تشهد سباقاً محموماً ومنافسة شرسة للظفر بصفقات ذات إيرادات مجدية.
- إجبارية التأمين على السيارات وهي الصيغة التقليدية التي ما يزال العمل بها إجباري بالنسبة لمستخدمي العربات والسيارات والنقل العام، وهذه الإلزامية تعكس إلى حد بعيد غياب ثقافة التأمين عند المواطنين، فقد أصبحت منظومة التأمين مرادفة للسيارة في الأذهان، ويعود ذلك طبعاً إلى تشدد قانون المرور الذي يخضع له أصحاب السيارات (تجديد بطاقة تأمين السيارة بعد انتهاء صلاحيتها عند الجزائريين هو لتفادي وقوع مشكلة سحب رخصة السياقة من طرف قوات الأمن في نقاط المراقبة الأمنية، وبالتالي الخضوع لعقوبة المنع من القيادة لمدة ثلاثة أشهر كاملة مع الغرامة المالية)^(iv).

ثانياً: تحليل تعويضات التأمين على السيارات على ضوء تزايد الحوادث المرورية

1- استشرأ ظاهرة إرهاب الطرقات وارتفاع حصيلة الضحايا

تعتبر حوادث المرور من ظواهر العنف الاجتماعي الأليمة La violence sociale، فهي بحق آفة مأساوية مرعبة تهدد الإنسان من حيث إزهاق الأرواح والتسبب في الإعاقة والصدمات النفسية وغيرها، لذلك تنادي الهيئات الدولية المتخصصة بضرورة نشر الثقافة والتربية المرورية، وهناك أرقام وإحصائيات مخيفه عن حوادث المرور على المستوى العالمي. وعند قراءة الموضوع من زاوية تأمينية نجد أن ظاهرة إرهاب الطرقات تشكل تكلفة وفاتورة باهظة الثمن بالنسبة لشركات التأمين، وذلك من خلال تغطية أعباء التعويضات

جدول 5- تطور التعويضات عن الأضرار حسب الفروع للفترة 2000-2010 (مليون دينار)

| Branches | Année 2000 | Année 2001 | Année 2002 | Année 2003 | Année 2004 | Année 2005 |
|------------------|------------|------------|---------------------|------------|------------|---------------------|
| | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) |
| Ass. Automobiles | 8177 | 60 | 8157 | 58 | 8997 | 61 |
| Total | 13503 | 100 | 14022 | 100 | 14804 | 100 |
| Branches | Année 2006 | Année 2007 | Année 2008 | Année 2009 | Année 2010 | Variation 2000-2010 |
| | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) |
| Ass. Automobiles | 9654 | 56 | 11591 | 68 | 13200 | 25 |
| Total | 17146 | 100 | 17150 | 100 | 52361 | 100 |
| Branches | Année 2006 | Année 2007 | Année 2008 | Année 2009 | Année 2010 | Variation 2000-2010 |
| | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) | Montant | Part (%) |
| Ass. Automobiles | 15752 | 66 | 18038 | 71 | 21160 | 61 |
| Total | 23994 | 100 | 25470 | 100 | 34772 | 100 |
| Branches | Année 2009 | Année 2010 | Variation 2000-2010 | Année 2009 | Année 2010 | Variation 2000-2010 |
| | Montant | Part (%) | Part (%) | Montant | Part (%) | Part (%) |
| Ass. Automobile | 26478 | 73 | 26560 | 74 | 18383 | +225 |
| Total | 36056 | 100 | 35678 | 100 | 22175 | +164 |

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى تقارير نشاط التأمينات بالجزائر، مديرية التأمينات، وزارة المالية، 2012/1995

إن محفظة التأمين على السيارات تبقى تشكل مأزق حقيقي وعقدة مزمنة بالنسبة لنمو شركات التأمين بالجزائر، فهذه الأخيرة تتكبد سنويا خسائر جسيمة تعيقها عن التوسع الاستثماري تصل إلى 40% من رقم أعمال السوق الوطنية للتأمينات، حيث تدفع وتصرف 175 دينار في كل 100 دينار تأمين إجباري يتم تحصيلها، وهذا يؤثر تأثيراً سلبياً على نجاعة شركات التأمين وصلابتها المالية إذ تقوم سنوياً بتخصيص مبالغ ضخمة لتسديد مستحقات ضحايا الحوادث للوفاء بالتزاماتها تجاه الزبائن، وتسهم هذه المسألة في تنغير الاستثمارات الأجنبية للاستثمار بالجزائر من زاوية الجدوى الاقتصادية والجدائية الربحية. وقد تركزت التعويضات المدفوعة بصفة خاصة على مستوى فرع السيارات الذي يمثل لوحده نسبة 74% عام 2010، مقارنة بفروع نشاط التأمين الأخرى شاهداً بذلك تطورا نوعياً مكلفاً وصل إلى حدود 215% بين 2000 و2010 لتعكس مدى وحجم الخسائر الناجمة عن حوادث المرور، ومن الأمور الملحوظة أن الزيادة الصافية المسجلة في إجمالي التعويضات لجميع الفروع ساهمت فيها شعبة التأمين على السيارات بنسبة 83%. وترجع مبررات ارتفاع حصة التأمين على السيارات خلال الكمية الزمنية المدروسة إلى زيادة تعويضات الأضرار الجسمانية (ارتفاع الدخل الوطني القاعدي المضمون SNMG والذي عرف زيادة قدرت بـ 25% منتقلا من 12000 دينار إلى 15000 دينار عام 2009)، وبزيادة مستوى التعويضات المادية (أسعار قطع الغيار). لهذا فهو حسب مقترحات الخبراء والمتخصصين يحتاج إلى حزمة من

